

عدم كفاية التركيز العالمي على النازحين داخليا العراقيين

بيتر ميدواي

**تتطلب أزمة النزوح الداخلي الإنسانية المهمة التزاماً متجدداً من قبل
المانحين وتدخلاً قويا وفوريا من المجتمع الدولي.**

المساعدات إلى الحكومة العراقية. لكن في الظروف الراهنة ، قد لا يكون هذا وحده بالضرورة أفضل طريقة للاستجابة السريعة لأزمة النازحين داخليا. وتبدي الهيئة الطبية الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى تعمل على أرض الواقع ملاحظة مفادها أن قدرة الحكومة على تقديم المساعدة في الوقت المناسب وعلى أساس الاحتياجات تقتضي الحصول على الدعم في مجالات عديدة. وتتميز المنظمات غير الحكومية التي تعمل حاليا في العراق أنها في وضع يسمح لها بالتعاون مع المؤسسات المحلية لتلبية الاحتياجات ولكنها مقيدة بسبب إجماع المانحين عن توفير موارد كافية. ومن الضروري إجراء عملية إعادة تقييم أساسية لجدول الأعمال الدولي للحكم العراقي حول مسألة المساعدات الإنسانية. ولا بأس من دعم قدرات الحكومة من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا، وإنما ينبغي أيضا تقديم مساعدة دولية تهدف إلى تلبية احتياجات مقدمي الخدمات العراقيين على المستوى الشعبي.

ويزيد النزوح الجماعي الطين بلة بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش لعدد لا يحصى من الطوائف العراقية. وتهيب الهيئة الطبية الدولية بالمجتمع الدولي أن يشرع في تخطيط التدخلات الإنسانية التي تؤمن بالحقائق التالية:

■ على عكس موجات النزوح السابقة، لا يعتزم العديد من العراقيين الفارين من منازلهم ومصادر رزقهم العودة ولكن يأملون في بناء حياة جديدة في مجتمعاتهم المضيفة.

■ لن تكون تدخلات الطوارئ قصيرة الأجل كافية: ولابد أن يتصف أي حل دائم بكونه شاملا ويتضمن جهود حل النزاعات ودعم المجتمعات المضيفة والنازحين داخليا

، بقلق خاص إزاء تزايد عزلة المجتمعات ضمن الحدود الطائفية وما يترتب على ذلك من تعرضهم لتهديدات خارجية واسعة النطاق.

واستنادا إلى المناقشات الجماعية المكثفة مع آلاف الأسر ممن يمثلون شريحة عريضة من المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات الدينية والمناطق في بغداد ، فضلا عن المعلومات التي حصلت عليها من قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين وأعضاء المنظمات العراقية الحكومية وغيرهم من المراقبين ، تقدر الهيئة الطبية الدولية أن يزيد عدد النازحين داخليا من محافظة بغداد إلى ٢٠٠ ألف نازحا داخليا أثناء الأشهر القليلة المقبلة. وستكون آثار هذه الأزمة مدمرة على التعليم وأسباب العيش وحرية الحركة لجميع السكان.

قيود التمويل

تعتبر الموارد المتاحة حاليا للتصدي لهذه الأزمة غير كافية، وتواجه وكالات الإغاثة العاملة في العراق قيودا صارمة في التمويل للسنة المقبلة ولن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وصحيح أن صندوق الاستجابة الإنسانية المعلن مؤخرا - وهو منظمة غير حكومية يديره مكتب تنسيق العون الإنساني للأمم المتحدة- موضع ترحيب، لكن مبلغ ٥ ملايين دولارا مبلغ صغير جدا. ويعد تحديد حجم كل منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دولارا قرارا قصير النظر ولا يكافئ ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالعمل في بيئات غير آمنة تماما. وعلى أي حال، وحتى وقت كتابة هذا المقال ، لم يتم دعم الصندوق بالكامل ولم يصبح بعد قادرا على دفع الأموال إلى الوكالات التي تعمل داخل العراق.

قد تكون إستراتيجية تطوير مشروعة لمجتمع المانحين الدوليين بأن يقوموا بتوجيه

في حين نهيمن أخبار العراق على وسائل الإعلام العالمية، من السهل جدا أن ننسى أن النزوح الداخلي لا يشكل ظاهرة جديدة هناك حيث شهد العراق له تاريخاً من الهجرة القسرية سبقت اندلاع القتال في عام ٢٠٠٣ بين الحكومة العراقية والقوات متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة/ العراق والجماعات المتمردة. ولقد بدأ تدفق السكان بالفعل خلال الحرب الإيرانية-العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والتي فر المدنيون خلالها من الصراع أو اجبروا على الانتقال داخل البلد لأسباب أخرى لاسيما كنتيجة لحملة صدام حسين التي كانت تسمى "الأنفال" لتهجير مئات الآلاف من الأكراد في المناطق الريفية. وكنتيجة لهذه الاضطرابات، كانت جيوب النازحين موجودة بالفعل في العراق عندما دخلت القوات متعددة الجنسيات البلاد قبل أربعة أعوام ، مما أدى إلى انطلاق أحدث موجة تحرك وتعقيد ما كان يمثل بالفعل مشكلة كبيرة.

واليوم تعاني كافة الجماعات السكانية الرئيسية من النزوح. فالجماعات المسلحة تروغ العراقيين على أساس الطائفة أو العرق، وتفر الأسر النازحة إلى المناطق التي يمكن أن يشعروا فيها بالترحيب. ورغم أن بعض النازحين القادمين من بيئات زراعية اختاروا العودة إلى المناطق الريفية ليكون بالقرب من الأسرة ، من الواضح أن المدن العراقية - حيث توجد خدمات أكثر ومصادر دخل أكبر - تستضيف الآن غالبية النازحين داخليا. ولكن حتى أكثر مناطق العراق استقرارا من الناحية الاقتصادية لا يوجد فيها إلا النذر اليسير من عروض فرص العمل أو التعليم للوافدين. ومع اضطرار تجمعات كاملة من الناس للنزوح قسرا إلى مواقع محددة ومقسمة طبقا للطائفة التي ينتمون إليها، تشعر الهيئة الطبية الدولية - وهي إحدى الوكالات الدولية القليلة التي ظلت تعمل في جميع أنحاء البلد

■ الحصول على الخدمات الصحية يزداد صعوبة للنازحين داخليا، حيث ينبغي التعامل مع مشكلة الافتقار إلى المتخصصين في الرعاية الصحية بسبب المخاطر التي تهدد السلامة الشخصية.

■ لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وخاصة إذا توقف نظام التوزيع العام.

■ تحتاج آليات التنسيق وقدرة الوزارات الحكومية المسؤولة مثل وزارة التهجير والهجرة إلى التعزيز والدعم.

■ ينبغي تفعيل استراتيجيات المأوى إذ إن عدد النازحين داخليا أخذ في التزايد، حيث لن تكون المجتمعات المضيفة

وحدها قادرة على استيعاب النازحين داخليا في المنازل والمباني العامة القائمة.

■ يجب أن تصبح فرص العمل محورا رئيسيا للاستجابة لاحتياجات النازحين داخليا والمجتمعات ككل.

■ يمكن أن تفضي عودة النازحين داخليا بشكل قسري إلى ديارهم الأصلية في الأحياء أو المناطق التي يسيطر عليها أفراد من طوائف أخرى إلى التشجيع على المزيد من العنف وموجة جديدة من النزوح. ويبقى إعادة الإدماج هدفا سياسيا قيما ولكن لا ينبغي إعادة النازحين داخليا إلى موطنهم الأصلي دون آليات فعالة لضمان سلامتهم وحمايتهم من الأضرار المحتملة وسوء المعاملة.

ولكم تكرر استخدام عبارة " أزمة إنسانية" بشكل مبالغ فيه ولكنها تظل وصفا دقيقا للأوضاع المتردية داخل العراق. وبدون حل شامل وواسع النطاق، ثمة خطر حقيقي ماثل يتجسد في زعزعة الاستقرار الإقليمي. ويجب أن يتسم دعم العراق بالقوة مع تزايد عدد النازحين داخليا واتساع النطاق الجغرافي للنزوح ليساعد ذلك على توقع وتخفيف الأعباء عن السكان المضيفين المكافحين والبنية التحتية المثقلة.

بيتر ميدواي

(pmedway@imcworldwide.org.uk)

(هو مدير العمليات في بريطانيا التابع للهيئة

الطبية الدولية www.imcworldwide.org)